الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة
الجلسة ٢١
المعقودة يوم الجمعة
٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤
الساعة ..١٥
نيويورك

محضر موجز للجلسة الحادية والعشرين

الرئيس :	السيد سيسيه	(السنغال)
ثم :	السيد بيغار (نائب الرئيس)	(ايرلندا)
ثم :	السيد سيسيه (الرئيس)	(السنغال)

المحتويات

البند ٩٨ من جدول الأعمال : المراقبة الدولية للمخدرات (تابع)

هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى : Chief of the Official Records Editing Services, room DC2-794, 2 United Nations Plaza .

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة .

Distr.GENERAL
A/C.3/49/SR.21
1 September 1995
ARABIC
ORIGINAL: SPANISH

94-82044

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/١٠

البند ٩٨ من جدول الأعمال : المراقبة الدولية للمخدرات (تابع) (A/49/89 ، A/49/139 - E/1994/57 ، A/49/228 - S/1994/827 ، A/49/287 - S/1994/894 و Corr.1 ، A/49/317 ، A/49/345 ، A/49/369 ، A/49/42 ، A/49/532)

١ - السيد موتسيك (أوكرانيا) : أعرب عن قلقه إزاء تقوية مراكز عصابات المخدرات ، إلى جانب الجريمة المنظمة والإرهاب وتجارة الأسلحة غير المشروعة وغسل الأموال . وقال إنه حدثت زيادة أيضا في الاتجار بالمخدرات وإساءة استعمال المخدرات في بلدان تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال بعد أن تغيرت الطرق التقليدية للاتجار . وقال إن وفده يرى ، في ضوء تفاقم المشكلة ، أن الأمر يتطلب زيادة التعاون الوثيق في مكافحة الاتجار بالمخدرات ، من خلال الأمم المتحدة وهيئاتها المتخصصة في المقام الأول ، خاصة وأن الدول التي تمر بمصاعب اقتصادية لا يمكنها القضاء على إدمان المخدرات بمفردها .

٢ - وأعرب عن اعتقاد وفده بأن المؤتمرات والصكوك الدولية في مجال مكافحة المخدرات قد أسهمت في رسم سياسة عامة ضد هذا الشر الاجتماعي . وثمة حاجة إلى الاستفادة من القدرة الاستثنائية للأمم المتحدة بوصفها مركزا للتنسيق بين الإجراءات الدولية . ومن المأمول أن تسهم إعادة تشكيل المنظمة وخاصة أنشطة برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات في مكافحة المخدرات . وأكد تأييد وفده بالكامل لجهود البرنامج لتأمين انضمام جميع الدول إلى الصكوك الدولية ، المتعلقة بالمخدرات والمؤثرات العقلية ، وأن تلتزم بأحكامها بدقة ، وأن توائم بين تشريعاتها وهذه الصكوك . وقال إن وفده يشارك الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات قلقها في هذا الشأن ، من أن عددا ضئيلا للغاية من البلدان هي التي أنشأت آليات لمراقبة السلائف وفقا للمادة ١٢ من اتفاقية عام ١٩٨٨ ، وذلك على الرغم من الزيادة في عدد البلدان التي انضمت إلى الاتفاقية .

٣ - وأعرب عن تقدير أوكرانيا الكبير لأعمال برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات وتأييدها لنهج البرنامج في إعطاء أهمية لخفض الطلب على المخدرات وخفض المعروض منها بنفس القدر الذي يعطيه لمكافحة الاتجار بالمخدرات . وينبغي ذكر العمل الوقائي الذي يضطلع به البرنامج في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال ، نظرا لأن الروابط القائمة بين المتجرين المحليين بالمخدرات والشبكات الدولية من شأنها عرقلة مكافحة المخدرات بين الدول والقضاء على ما أحرز من تقدم في السنوات الأخيرة . وأشار إلى أن العلاقات مرضية وبنّاءة بين البرنامج والهيئات الحكومية في أوكرانيا . وقال إن أوكرانيا ترحب بتوقيع برنامج للمساعدة التقنية مع برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات بسبب تزايد الاتجار بالمخدرات واستعمالها في المنطقة .

(السيد موتسيك ، أوكرانيا)

٤ - وأكد الأهمية التي يعلقها وفده على إنشاء الفريق العامل المعني بالتعاون البحري الذي تشارك أوكرانيا في عضويته ، وأعرب عن أمله في أن يضع الفريق مجموعة من المبادئ والتوصيات العملية لكفالة الالتزام الصارم بأحكام المادة ١٧ من اتفاقية ١٩٨٨ . وقال إن وفده يعتقد أن من المهم تحسين التنسيق وتطوير التعاون بين برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات وبين فرع منع الجريمة والعدالة الجنائية التابع للأمانة العامة للأمم المتحدة .

٥ - وقال إن أوكرانيا تستخدم كدولة عبور نظرا لموقعها الجغرافي ووجود سوق محلية مستقرة . وأن بلاده تتخذ أقوى تدابير ممكنه لحل المشكلة ، ولهذا الغرض اعتمدت برنامجا وطنيا وأنشأت مجلسا وطنيا لتنسيق مكافحة إساءة استعمال المخدرات . وأعرب عن استعداد حكومته لمواصلة تطوير التعاون الثنائي والإقليمي والدولي مع الأمم المتحدة في مكافحة الاتجار بالمخدرات .

٦ - السيد بيريرا (سري لانكا) : قال إن سري لانكا طرف في الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لعام ١٩٦١ بصيغتها المعدّلة ببروتوكول عام ١٩٧٢ ، واتفاقية المؤثرات العقلية لعام ١٩٧١ ، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لعام ١٩٨٨ . وتؤيد سري لانكا بالكامل أعمال برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات في تشجيع الانضمام إلى هذه الاتفاقيات ، وتقديم مساعدة قانونية للدول في صياغة تشريعات للتنفيذ ، وتنظيم حلقات عمل قانونية لتسهيل تنفيذ الاتفاقيات والتشريعات المحلية . ومن الضروري أن يحصل البرنامج على الدعم المالي اللازم للاضطلاع بوظائفه وتوسيع وتعزيز برامجه للتعاون التقني . لذلك يؤيد وفده المبادرة الخاصة بإقامة حوار مع مصارف التنمية المتعددة الأطراف حتى يمكن إدراج بعد يتعلق بمراقبة المخدرات في أنشطة الإقراض والبرمجة التي يضطلع بها في البلدان المهتمة بالأمر والمتأثرة .

٧ - وفي عام ١٩٩٣ ، عقدت في سري لانكا حلقة عمل قانونية إقليمية بمساعدة برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات وخطة كولومبو . وفي آب/أغسطس ١٩٩٤ ، اتخذ المجلس الوطني لمراقبة المخدرات الخطرة في سري لانكا ترتيبات لقيام خبير من البرنامج بزيارة للبلاد لمناقشة واستحداث قانون شامل بشأن إساءة استعمال المخدرات والاتجار بالمخدرات سوف يقدم إلى البرلمان قريبا لاعتماده . ويشمل القانون المقترح أحكاما بشأن غسل الأموال ومصادرة عائدات الاتجار بالمخدرات ومراقبة التوزيع وتقديم مساعدات قانونية متبادلة . ويقوم المجلس بتنسيق أعمال الهيئات الحكومية المعنية والمجالس المحلية والمنظمات غير الحكومية . وفضلا عن ذلك ، وضع المجلس بالتشاور مع الهيئات ذات الصلة وبمساعدة برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات ، خطة رئيسية لمراقبة إساءة استعمال المخدرات بهدف تحقيق انحسار مطرد في المشاكل المتعلقة بالمخدرات في سري لانكا . ويباشر المجلس أيضا برنامجا للعلاج وإعادة تأهيل وإدماج مدمني المخدرات ، وذلك بالتعاون الوثيق مع المنظمات غير الحكومية . ويجري النظر أيضا في صياغة مشروع قانون لعلاج مرتكبي الجرائم المتعلقة بالمخدرات وإعادة تأهيلهم .

(السيد بيريرا ، سري لانكا)

٨ - وبادرت سري لانكا باتخاذ إجراء ضمن رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي لوضع اتفاقية إقليمية لمكافحة إساءة استعمال المخدرات والاتجار بالمخدرات ، وقد أصبحت سارية المفعول الآن . ومتابعة لذلك تم أيضا إنشاء مكتب إقليمي لرصد الجرائم المتعلقة بالمخدرات من أجل جمع ونشر المعلومات عن جرائم المخدرات في المنطقة . وتم الانتهاء من إعداد دليل لمراكز التنسيق الوطنية لوكالات إنفاذ القوانين في بلدان رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي . وفي أيلول/سبتمبر ، عقد اجتماع لهذه الوكالات في كولومبو بهدف زيادة فعالية تعاونها ، ولا سيما في تبادل المعلومات . ومن المتوقع أن يصبح بالإمكان استنادا إلى هذا التعاون إنشاء قاعدة للبيانات على المستوى الإقليمي . وقال في ختام كلمته إن وفده يرحّب بإنشاء الفريق العامل المعني بالتعاون البحري في إطار الأحكام ذات الصلة من اتفاقية عام ١٩٨٨ .

٩ - الآنسة زكريا (ماليزيا) : قالت إنه ينبغي إعادة تقييم استراتيجية مكافحة إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها وتحسينها باستمرار . وعلى الدول أن تكفل التنفيذ الفعّال لخطة العمل الشاملة لمنظومة الأمم المتحدة بشأن إساءة استعمال المخدرات وبرنامج العمل العالمي . وقد أثبتت التجربة في ماليزيا في مجال تنفيذ تلك الخطة وذلك البرنامج حاجتهما إلى التكيُّف والتوافق . وقالت إن وفدها يؤيد التوصية الصادرة عن لجنة المخدرات بأن يقوم المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات بتحليل طرق تعزيز التعاون والتنسيق على صعيد المنظومة من أجل تعظيم أثر أنشطة مكافحة المخدرات .

١٠ - وتؤيد ماليزيا النهج المستهدف في برنامج العمل العالمي وتعتقد أن خفض الطلب جانب هام من جوانب مكافحة إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها . ولضمان نجاح البرامج الوطنية لمكافحة إساءة استعمال المخدرات ، ينبغي للحكومات أن تعتمد استراتيجيات تشمل الهيئات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والتطوعية والقطاع الخاص ويتعين أن تكون الحملات الإعلامية مع التأكيد بوجه خاص على الشباب في المقدمة من استراتيجية خفض الطلب . وينبغي لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات أن يكون على استعداد لمساعدة البلدان التي تطلب معلومات ومشورة الخبراء عن كيفية رسم هذه الاستراتيجية . وإلى جانب خفض الطلب ، ينبغي خفض عدد الذين يسيئون استعمال المخدرات من خلال العلاج وإعادة التأهيل وإعادة الاندماج في المجتمع . وفي حين يعتقد الكثيرون في أن يكون العلاج اختياريا ، فقد يكون من الضروري اللجوء إلى العلاج وإعادة التأهيل بشكل إجباري . واحتجاز الذين يسيئون استعمال المخدرات قد يكون من مصلحتهم نظرا لأن برامج العلاج وإعادة التأهيل يمكن أن تشمل المشورة الروحية والانضباط والتدريب الوظيفي .

١١ - ولا ينبغي اعتبار التحريم هو الاستراتيجية الوحيدة لمراقبة المعروض . إذ أن القضاء على الإنتاج غير المشروع للمخدرات يتطلب أيضا تعاونا دوليا . ولا يمكن تجاهل العلاقة بين الفقر وزراعة المواد

(الآنسة زكريا ، ماليزيا)

المخدرة . ولا يمكن أن يعرض على الفلاحين الذين يقعون تحت رحمة أقطاب المخدرات ، أبسط الحلول المتمثلة في إحلال المحاصيل ، وذلك لأنهم يحتاجون إلى الحماية إلى جانب التنمية . ولذلك يبدو أن مقايضة "الديون بالمخدرات" التي يقترحها برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات مسألة تثير الاهتمام في هـذا الشأن . ويشجع وفد ماليزيا البرنامج على متابعة الحوار حول هذا الموضوع مع المؤسسات المالية الدولية .

١٢ - وترى ماليزيا أنه من المؤسف ، كما ورد في الوثيقة A/49/317 أن ١٠١ بلدا فقط قد أصبحت حتى الآن أطرافا في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لعام ١٩٨٨ ، وأن الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لعام ١٩٦١ واتفاقية المؤثرات العقلية لعام ١٩٧١ لم تنالا حتى الآن قبولا عالميا . ومع ذلك ، ينبغي بذل جميع الجهود لضمان أن يصبح عدد أكبر من البلدان أطرافا في هذه الصكوك التي ينبغي رصد تنفيذها . وقالت إن وفدها يؤيد التوصية الصادرة عن لجنة المخدرات بشأن زيادة دور الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات في اقناع الحكومات باتخاذ التدابير المنصوص عليها في هذه الصكوك ووضع تقييم تفصيلي للسياسات التي تتبعها في مكافحة التهديد الناجم عن المخدرات . ومن المهم أيضا نشر معلومات لتشجيع البلدان على أن تصبح أطرافا في الاتفاقيات .

١٣ - ويرحب وفد ماليزيا بالمبادرة التي اتخذتها لجنة المخدرات بإنشاء فريق عامل معني بالتعاون البحري وعقد أول دورة له . غير أنه نظرا لأهمية المسألة بالنسبة لمنطقة جنوب شرقي آسيا ، من المؤسف أنه لم يدع أي بلد في هذه المنطقة للمشاركة في ذلك الفريق العامل . ويؤيد وفدها التوصية الصادرة عن لجنة المخدرات فيما يتعلق بتحقيق التجانس بين التشريعات ، وخاصة في مجال غسل الأموال . وبالنسبة للرابطة بين الجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع بالمخدرات ، ينبغي للجنة أن تتابع مجالات محددة للتعاون مـع لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية وفرع منع الجريمة والعدالة الجنائية بالأمانة العامة للأمم المتحدة . وسوف تتوقف فعالية جهود مراقبة المخدرات في نهاية الأمر على توفر الموارد . وهناك عجز في ميزانية برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات ، الأمر الذي قد يصيب أنشطته بالشلل . وفي الوقت نفسه ، طلب من البرنامج الاضطلاع بمهام جديدة سوف تتطلب مزيدا من الأموال . وتعتقد ماليزيا أنه ينبغي للجنة المخدرات أن تنظر في الأمر وأن تقترح وسائل لتطبيق نهج ابتكارية لمساعدة البرنامج .

١٤ - السيد يادافا (نيبال) : رحّب باستجابة المجتمع الدولي لمكافحة المخدرات وقال إن إدارة الإعلام بالأمم المتحدة تقوم بدور حيوي في نشر المعلومات المتعلقة بمراقبة المخدرات . وأضاف أنه لا ينبغي أن تقتصر أنشطة مكافحة المخدرات على الوزارات والمنظمات الحكومية ، ولكن يتعين أن تمتد لتشمل المنظمات المجتمعية غير الحكومية . وينبغي أن توجه برامج التعليم الوقائي إلى الطلاب والمدرسين والآباء وخاصـة الجماعـات الضعيفة المعرضة للخطـر البالغ ، مثل أطفال الشوارع والشباب المتعطل والجماعـات

(السيد يادافا ، نيبال)

المحرومة الأخرى في المجتمع . كما رحّب بالمحفل العالمي حول دور المنظمات غير الحكومية في خفض الطلب على المخدرات ، المقرر عقده في بانكوك في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ بمساعدة برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات في إطار عقد الأمم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات . وتؤيد نيبال التوصية الصادرة عن فريق الخبراء الحكومي الدولي (A/C.3/45/8) باستحداث نظام شامل وموحّد للمعلومات يشمل بيانات موثوقا بها عن سلسلة الاتجار غير المشروع بالمخدرات . وأعرب عن تقدير وفده لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات لدوره في إعداد ورقة عن العلاقة بين إساءة استعمال المخدرات والتخلف وإعداد تقييم متعدد الهيئات للأثر الاجتماعي والاقتصادي لاساءة استعمال المخدرات والمراقبة .

١٥ - وبالنسبة لأعمال لجنة المخدرات والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات في تنفيذ برنامج العمل الشامل ، قال إنه مما يشجع ملاحظة أن برامج العلاج وإعادة التأهيل تحظى بالأولوية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ . كما أن توقيع مذكرة للتفاهم على الصعيد دون الإقليمي في جنوب شرقي آسيا والجهود المبذولة من جانب بعض البلدان في جنوب شرقي آسيا للتعاون في مكافحة الاتجار بالمخدرات من خلال توقيع مذكرة مماثلة ، أمور تبعث أيضا على الارتياح . وينبغي لجميع الهيئات الإقليمية المعنية أن تحدد مجالات التعاون في التنسيق بين جهود الحظر التي تباشرها وكالات إنفاذ القوانين ، وأن تنشئ دوائر إقليمية للمعلومات فضلا عن استحداث آلية معيارية لجمع البيانات وتحليلها ونشرها وتقاسمها فيما يتعلق بإساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها .

١٦ - وتم في نيبال وضع خطة رئيسية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات ، وقد بلغت الخطة المرحلة الثالثة من التنفيذ . وعلى الرغم من القيود المالية وغيرها ، فقد تركزت الأنشطة على علاج الذين يسيئون استعمال المخدرات وإعادة تأهيلهم وإدماجهم في المجتمع . كما تم التأكيد على التدابير الوقائية مثل التعليم والحملات الإعلامية الرامية إلى نشر الوعي بين الجمهور العام . وبالإضافة إلى ذلك ، يجري إنشاء شبكة وطنية لتعبئة المنظمات المجتمعية غير الحكومية ، وبدئ في تنظيم حملة نشطة لمكافحة الاتجار بالمخدرات وإنتاجها ، كذلك عززت حكومة نيبال نظامها القضائي والقانوني ، وعلى الصعيد الإقليمي ، تتعاون نيبال مع الأعضاء الآخرين في رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي في تعزيز أنشطة مكافحة المخدرات . وقامت الرابطة بتنفيذ عدد من البرامج شارك فيها مقررو السياسات وهيئات إنفاذ القوانين والموظفون الفنيون في ميدان خفض الطلب . وتم الآن عقد اتفاقية إقليمية تابعة للرابطة بشأن المخدرات والمؤثرات العقلية بغية التنسيق بين جهود مكافحة إساءة استعمال المخدرات والاتجار بها وإنتاجها .

١٧ - السيد سلابي (الجمهورية التشيكية) : ألقى الضوء على عدة مشاكل محددة بما في ذلك إدمان المخدرات ، ترتبت على التطور السريع للمجتمع والهجرة والسياحة والتغيّرات في النظام القانوني . وقال إن بلاده أنشأت في أوائل عام ١٩٩٣ لجنة وزارية مشتركة لمراقبة المخدرات قامت بوضع مفهوم وبرنامج لسياسة مكافحة المخدرات ، وقد شملت تلك الوثيقة تقييما لمشكلة إساءة استعمال المخدرات على الصعيد الوطني ، وحددت مبادئ لسياسة الحكومة وأجرت تحليلا للاحتياجات والمقترحات التشريعية . وقد اتخذت تدابير في الآونة الأخيرة لزيادة فعالية اللجنة وتم تعديل نظامها الأساسي ليتواءم مع نظم البلدان الأوروبية الأخرى ومع توصيات برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات ، مما أدى إلى تعزيز طابعها التنفيذي . واللجنة برئاسة وزير الداخلية ويشترك في عضويتها ثمانية وزراء آخرون معنيون مباشرة بإدمان المخدرات (وزراء العمل والشؤون الاجتماعية ، والصحة ، والخارجية ، والدفاع ، والتعليم ، والشباب والرياضة ، والصناعة والتجارة ، والعدل والمالية) . وأصبحت اللجنة أيضا الشريك المختص على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف .

١٨ - وقال إن الجمهورية التشيكية ليست بلد عبور على طريق البلقان فحسب ، وإنما أصبحت أيضا بلد مقصد ، وبلد إنتاج إلى حد ما . وأخذت الجرائم المتعلقة بالمخدرات تبلغ مستويات أوروبية على الرغم من التدابير المتخذة على الصعيد الوطني . لذلك من الضروري للجمهورية التشيكية أن تشترك بالكامل في التعاون الدولي لمكافحة إساءة استعمال المخدرات . وقال إنه يرحب ببرنامج العمل العالمي الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية السابعة عشرة وكذلك بخطة العمل الشاملة للمنظومة بشأن إساءة استعمال المخدرات والتي تم استكمالها مؤخرا بوصفهما أساس التعاون الدولي في ذلك الميدان . وأضاف أن الجمهورية التشيكية دولة طرف في جميع الاتفاقيات الدولية بشأن مراقبة المخدرات ، وقد أعدت مجموعة من التدابير التشريعية لتعزيز الضمانات التي تكفل احترام جميع الأحكام ذات الصلة . وفضلا عن ذلك ، فهي من حيث المؤسسات الدولية عضو في لجنة المخدرات التابعة للأمم المتحدة وتقيم صلات هامة مع الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات . وفيما يتعلق بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات . يوجد مشروعان جاريان يتضمنان مساعدة مقدمة من البرنامج ، أحدهما يتعلق بسلطات الشرطة والجمارك والآخر يتعلق بالمختبرات .

١٩ - واسترعى الانتباه إلى التعاون بشأن التشريعات وإلى أنشطة المأمورية التشيكية لمراقبة المخدرات والمؤثرات العقلية المنتجة بشكل مشروع . وعلى أساس المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة في هذا الميدان والمشاورات الجارية مع الخبراء المختصين ، يتواصل العمل من أجل مواءمة التشريعات التشيكية مع المعاهدات الدولية والقواعد القانونية للاتحاد الأوروبي . وتعرب الجمهورية التشيكية عن تقديرها للتعاون بين برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات وفرع منع الجريمة والعدالة الجنائية . وقد قدم ممثلو الفرع برنامجه في دورة للجنة الحكومية التشيكية لمنع الجريمة حيث تم التوصل إلى اتفاق بشأن احتمالات التعاون في المستقبل . وأشار إلى وجود صلة خطرة بين تجارة المخدرات غير المشروعة والجريمة المنظمة

(السيد سلابي ، الجمهورية التشيكية)

عبر الوطنية ، وقال إنه لذلك يؤيد وفده تعزيز فرع منع الجريمة والعدالة الجنائية والارتقاء به إلى مستوى الشعبة .

٢٠ - الآنسة هوريوتشي (اليابان) : استرعت الانتباه إلى أهمية التعاون الدولي في مكافحة المخدرات بما في ذلك تدابير إنفاذ القوانين وغيرها من التدابير الرامية إلى خفض العرض والطلب . ورحّبت في هذا الشأن بتقرير الأمين العام بشأن تنفيذ برنامج العمل العالمي (A/49/345) . وقالت إن تشريعات مراقبة المخدرات توفر أساسا راسخا للجهود المنسّقة في هذا الميدان ، لذلك فهي تحث الدول التي ليست أطرافا في الصكوك الدولية ذات الصلة على التصديق على هذه الصكوك والانضمام إليها . وتشجع أيضا الدول الأطراف على اعتماد تدابير تشريعية وإدارية وقضائية لمواءمة نظمها القانونية المحلية مع هذه الصكوك . وقالت إن برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات قد وضع مجموعة من القوانين النموذجية التي يمكن استخدامها بوصفها مبادئ توجيهية في إنشاء هذا الإطار القانوني . ومن شأن تشريعات مراقبة المخدرات ، وخاصة في مجال غسل الأموال ، تسهيل التعاون فيما بين الدول ورصد تنفيذ معاهدات مراقبة المخدرات من جانب الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات .

٢١ - وقالت إن اليابان تعلّق أهمية كبيرة على علاج الذين يسيئون استعمال المخدرات وإعادة تأهيلهم وإدماجهم في المجتمع ، وعلى الأنشطة الوقائية على الصعيدين الوطني والمحلي . لذلك ينبغي للحكومات أن تزيد من تعاونها مع المنظمات غير الحكومية . ففي اليابان ، قام مركز منع إساءة استعمال المخدرات ، وهو منظمة يابانية غير حكومية ، بتنظيم ورعاية حملة تعليمية وإعلامية ناجحة . وبالمثل ، أمكن من خلال حملة لجمع الأموال اشتركت في تنظيمها الحكومة والمنظمات غير الحكومية في عام ١٩٩٣ ، جمع مبلغ ٠٠٠ ٤٢٠ دولار لمشروع أعده برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات لدعم أنشطة المنظمات غير الحكومية الرامية إلى منع إساءة استعمال المخدرات في البلدان النامية .

٢٢ - وفيما يتعلق بالمعروض من المخدرات والمؤثرات العقلية ، قالت إنه ينبغي إيلاء قدر أكبر من الاهتمام إلى الروابط القائمة بين مراقبة المخدرات ومشاريع التنمية البديلة . وينبغي للدول الأعضاء أن تقدم تأييدها الكامل لمبادرات برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات ، لأنه ليس بوسع البرنامج الذي يعمل بميزانية محدودة أن يكون هو القوة الوحيدة وراء هذه المشاريع المتعددة الأبعاد . وينبغي أن تتعاون المنظمات الدولية الأخرى في هذه المشاريع وأن تدمج مكافحة المخدرات في دورتها البرنامجية . ومن الضروري أيضا تعزيز عملية التشاور والتنسيق بين برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات وشركائه الرئيسيين ضمن المنظومة ، وتشجيع الصلات بين البرنامج والمؤسسات المالية الدولية . وينبغي أن يقوم البرنامج بتوسيع نطاق خبراته التي تقتصر حاليا على مراقبة الهيروين والكوكايين وأن يدرج مراقبة المنشّطات ضمن أنشطته .

(الآنسة هوريوتشي ، اليابان)

٢٣ - وقالت إن الاستراتيجيات الإقليمية ودون الإقليمية ضرورية لإنجاح مراقبة المخدرات . وترحّب اليابان بقرار جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية الانضمام إلى مذكرة التفاهم التي وقّعتها ميانمار وتايلند والصين وستواصل دعم أنشطة برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات في هذا المجال ، وخاصة أنشطة مركز بانكوك الإقليمي . وأخيرا أعربت عن قلقها إزاء الوضع المالي للبرنامج في الوقت الذي يتعين عليه تحسين كفاءته . ولا بد من زيادة المساهمات من أجل زيادة إنجاز البرنامج في عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥ . لذلك ينبغي أن يستمر البرنامج في اعتماد أساليب فعّالة لجمع الأموال مثل النداءات الخاصة الموجهة من الأمين العام والتي تتضمن وصفا للموارد التي تحتاجها هيئات الأمم المتحدة لتنفيذ التدابير الإقليمية والدولية لمراقبة المخدرات .

٢٤ - السيد سانتابوترا (تايلند) : قال إن تايلند تعمل منذ فترة طويلة من أجل القضاء على إنتاج المخدرات والاتجار بها بشكل غير مشروع وعلى إدمان المخدرات . وبينما لا يزال الهيروين هو المخدر الرئيسي الذي يساء استعماله ، يزداد الآن استعمال الإمفيتاميناتوالمواد الطيارة . وأضاف أن تايلند طرف في اتفاقية ١٩٦١ وبروتوكول ١٩٧٢ واتفاقية ١٩٧١ . وفي حين لم تنضم بعد إلى اتفاقية ١٩٨٨ ، فقد قامت بتنفيذ كثير من التدابير الواردة في الاتفاقية ، وعلى سبيل المثال من خلال اعتمادها للقانون الخاص بتدابير قمع الجرائم المتعلقة بالمخدرات . إن مشكلة المخدرات هي مشكلة تتعلق بصفة رئيسية بالاتجار والتوزيع والاستهلاك . وبدون الطلب والتجارة سوف يختفي المعروض . ومن أجل القضاء المبرم على هذه الكارثة ، ينبغي معالجة جميع جوانب الإنتاج والاتجار والاستهلاك - ولا بد أن يحدث ذلك نظرا للطابع عبر الوطني للظاهرة على الأصعدة الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية والعالمية . لذلك ينبغي للمساعدات المتبادلة وللتعاون أن تكون عابرة للحدود لكي تكون فعّالة .

٢٥ - وقال إن حكومته قد اعتمدت ، على الصعيد الوطني ، استراتيجية لخفض المعروض والطلب وتركز على القمع وعلى المنع . وقد أمكن بنجاح خفض المساحة المزروعة بزهرة الأفيون . ويتبين من أرقام موسم ١٩٩٤/٩٣ أنه حدث انخفاض بنسبة ٥٠ في المائة عن العام السابق ، وأن المساحة المنزرعة تقلصت بالتالي إلى ٨٠٠ ١ هكتار . وتهدف خطة التنمية المجتمعية والبيئية ومراقبة المخدرات في المناطق المرتفعة (١٩٩٢-١٩٩٦) في جانب منها إلى تشجيع مجتمعات المناطق المرتفعة على التوقف عن زراعة زهور الأفيون . ومنذ صدورها عمدت الحكومة إلى تطبيق القانون الخاص بقمع جرائم المخدرات في ست قضايا شملت ١٦ من المخالفين المتهمين بالتآمر . وقامت السلطات بالتحري عن أصول المتورطين التي تقدر بما قيمته ٤ ملايين دولار وتجميدها مؤقتا . وفي عام ١٩٩٣ تم إلقاء القبض على قرابة ٠٠٠ ١٠٠ من المخالفين المتورطين في ٤٠٠ ١٠١ قضية مخدرات . وتم ضبط نحو ٥٠٠ ٢ كيلوغرام من الهيروين وتدمير اثنين من المعامل الرئيسية لتكرير الهيروين . وبالنسبة لمسألة غسل الأموال ، تقوم الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات بإعداد نظم بالاشتراك مع عدد من الهيئات الحكومية لقمع أنشطة غسل عائدات التجارة غير المشروعة بالمخدرات .

(السيد سانتابوترا ، تايلند)

٢٦ - وقال إن المنع يشكل جانبا واحدا من جوانب الاستراتيجية الوطنية لخفض الطلب . والهدف هو مساعدة الذين لم يصبحوا بعد ضحايا إساءة استعمال المخدرات على الاعتراف بأنه من الممكن أن يعيشوا حياة صحية دون اللجوء إلى المخدرات . والحياة الأسرية السعيدة والمنسجمة هي المفتاح إلى المنع . وقد تم توفير التعليم الوقائي ، والتأكيد على المؤسسات البيئية والمجتمعية من أجل التشجيع على نشر جو خال من المخدرات . وقد تعاونت أجهزة الإعلام مع السلطات في نشر المعلومات المتصلة بالموضوع . وأنشأت الحكومة لجنة فرعية وطنية بشأن منع المخدرات لتنسيق خطط وأنشطة مختلف الهيئات . وأمكن حشد التعاون بين جميع قطاعات المجتمع . وتتعاون المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والمنظمات المجتمعية في برامج المنع . وابتداء من عام ١٩٩٢ ، شرع مكتب مراقبة المخدرات في تنفيذ مشروع مدته خمس سنوات بالتعاون مع شركة كوداك (تايلند) يرمي إلى تهيئة الوعي بخطر المخدرات . وهذا هو أول مشروع طويل ينفذ بالمشاركة بين القطاع الخاص والحكومة . ونظرا لأهمية التفاعل بين جميع القطاعات التي تتولى معالجة المشكلة ، فإن الحكومة تدعم المجلس الوطني للرفاه الاجتماعي ، وهو منظمة غير حكومية في تايلند ، في أعماله التحضيرية للمنتدى العالمي المقرر عقده في بانكوك بشأن دور المنظمات غير الحكومية في خفض الطلب على المخدرات .

٢٧ - وقال إن التعاون دون الإقليمي والإقليمي أمر حيوي لحل مشكلة المخدرات . وتعمل تايلند بشكل وثيق مع أعضاء رابطة أمم جنوب شرقي آسيا في هذا المجال . وتتعاون أيضا مع بلدان أخرى في المنطقة اقتناعا منها بأن ما من بلد يستطيع بمفرده أن يتغلب على المشكلة . وفي عام ١٩٩٢ ، بادرت تايلند بعقد اجتماع على المستوى الوزاري مع حكومتي جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وميانمار . وشاركت بنشاط أيضا في مشروع دون إقليمي لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات شمل ميانمار وتايلند في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ . وشاركت في شباط/فبراير ١٩٩٤ في المؤتمر الوزاري الثاني للتعاون واستراتيجية مراقبة إساءة استعمال المخدرات ، وذلك مع جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وميانمار . وأكد الإعلان المشترك الصادر عن المؤتمر التزام البلدان الثلاثة في هذا المجال . وفي نيويورك ، وقّعت تايلند مذكرة تفاهم مع حكومات الصين وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وميانمار وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات ، مما أدى إلى عقد الاجتماع دون الإقليمي الأول لكبار المسؤولين عن استراتيجية مراقبة المخدرات في حزيران/يونيه ١٩٩٤ . وتم في هذا الاجتماع اعتماد خطة عمل دون إقليمية بشأن المخدرات . واتفق كذلك على ضرورة توسيع نطاق التعاون ليشمل فييت نام وكمبوديا ، مما يجمع بين جميع الدول المشاطئة لنهر الميكونغ .

٢٨ - وأضاف أن الجهود التعاونية مع بلدان المنطقة الفرعية وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات قد ركزت على القمع والمنع . وتم توجيه الجهود نحو القضاء على زراعة زهرة الأفيون والاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية في المنطقة الفرعية . وتعزز التعاون بإنشاء نظم للمعلومات

(السيد سانتابوترا ، تايلند)

وتنظيم تدريب في مجال المنع والعلاج . وأمكن تعزيز التعاون التقني والتنسيق وتوسيع نطاقهما بواسطة الحلقات الدراسية والتدريب والزيارات الدراسية . وشملت الخطط الوطنية والإقليمية وسائل للحد من أخطار الإصابة بمرض الايدز بسبب استعمال المخدرات عن طريق الحقن في الأوردة .

٢٩ - وعلى الصعيد العالمي ، يمكن للمنظمات الدولية ، وخاصة وكالات الأمم المتحدة المتخصصة ، أن تقوم بدور هام في مكافحة المخدرات . وقد شاركت تايلند على الدوام في أعمال برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات وتعتقد أنه ينبغي للبرنامج أن يعمل كمنسّق لمسائل المخدرات في منظومة الأمم المتحدة . وقد حدد برنامج العمل العالمي معالم استراتيجيات متكاملة لمراقبة إساءة استعمال المخدرات . ولتحقيق أهداف البرنامج ، ينبغي للمجتمع الدولي ، وخاصة البلدان النامية ، أن تتعاون تعاونا وثيقا مع البرنامج ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة من أجل الحصول على المساعدة التقنية والمالية اللازمة لوضع وتنفيذ استراتيجيات وطنية وإقليمية . وناشد الدول التي لديها قدر أكبر من الموارد أن تسهم بسخاء في أعمال البرنامج .

٣٠ - السيد فرنانديز (كوبا) : قال إن مكافحة إساءة استعمال المخدرات وإنتاجها والاتجار بها بشكل غير مشروع يمثل أخطر مشكلة تواجه المجتمع الدولي في الوقت الراهن . وتنطوي الظاهرة على أبعاد عبر وطنية تستدعي استجابة دولية وفعّالة ومنسّقة تنسيقا جيدا ، ولا سيما في إطار منظومة الأمم المتحدة ، نظرا لوجود تفاوت كبير بين حجم المشكلة وقدرة المنظومة الجماعية على معالجتها . وقد هيأ القرار المتعلق بالعمل الدولي لمكافحة إساءة استعمال المخدرات وإنتاجها والاتجار بها بشكل غير مشروع ، الإطار العام لاتخاذ إجراء دولي أكثر فعالية . وينبغي تنفيذ هذا الإجراء مع الاحترام الكامل لسيادة الدول وقواعد ومبادئ القانون الدولي ، وخاصة مبدأ عدم التدخل والامتناع عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها في العلاقات الدولية .

٣١ - ولا بد من بذل قدر أكبر من الجهود بشأن منع الاستهلاك ، وهو القوة المحركة لإنتاج المخدرات والاتجار بها ، إذا أريد تحقيق تقدم في المدى البعيد . ونظرا لموقع كوبا الجغرافي ، فقد تأثرت بعواقب الاتجار الدولي للمخدرات ، ولم تدخر البلاد أي جهد لمحاربته على الرغم من الصعوبات الاقتصادية التي تمر بها . واللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات هي الهيئة الرئيسية في مجال المكافحة . وتضطلع اللجنة بثلاث وظائف رئيسية : منع استخدام الإقليم الوطني والمناطق المحيطة في الاتجار بالمخدرات ، حماية المجتمع من إدخال المخدرات ، التعاون على الصعيد الدولي في هذا المجال . وجدير بالذكر أنه تم في عام ١٩٩٣ ضبط نحو ٣٦٤ ٣ كيلوغراما من الكوكايين في حوادث تتعلق بالمخدرات يبلغ مجموعها ٧٩ ، بزيادة قدرها ١٠٤ في المائة عن عام ١٩٩٢ . وتم حرق المخدرات المصادرة وفقا للإجراءات الدولية .

(السيد فرنانديز ، كوبا)

٣٢ - وقال إنه بينما لا يشكل استهلاك المخدرات مشكلة اجتماعية في كوبا ، يجري تنفيذ تدابير للمراقبة من أجل منع إساءة استعمال المخدرات ، ويجري تعزيز نظام مراقبة المؤثرات العقلية ، وتحديث التشريعات الوطنية للتعامل مع الظاهرة بشكل أكثر فعالية . وتواصل كوبا الاشتراك في المفاوضات بشأن الاتفاقات الثنائية وتوقيعها على الصعيد الإقليمي وما فوقه . وتعتبر دائما الصالح العام والاحترام المتبادل من الأمور الأساسية والضرورية إذا أريد التوصل إلى اتفاقات مع جميع البلدان في أنحاء العالم . وتؤمن كوبا إيمانا جازما بدور الأمم المتحدة في تعزيز التعاون الدولي في هذا المجال وتأمل في أن تواصل الاهتمام بهذه القضية على سبيل الأولوية .

٣٣ - السيد شيستاكوف (الاتحاد الروسي) : قال إن عدم الاستقرار السياسي ، والصراعات المسلحة ، والحالة الاجتماعية والاقتصادية الصعبة في أنحاء العالم ، وعدم قدرة البلدان على المحافظة على النظام العام ، تعمل على تقويض الجهود المبذولة لمراقبة المخدرات . وقد أدت الثغرات القانونية في هذا المجال إلى تفاقم الحالة ، وعلى سبيل المثال كان من شأن تحول النظم المالية والمصرفية في البلدان الاشتراكية السابقة أن تهيّأت فرص أكبر لغسل الأموال . وأصبحت دول وسط وشرق أوروبا والاتحاد الروسي طريقا للاتجار غير المشروع بالمخدرات . وتفيد بيانات وزارة الداخلية أن الجرائم المتعلقة بالاتجار بالمخدرات قد ازدادت بنسبة ٨٣ في المائة عما كانت عليه في عام ١٩٩٣ ، ووصلت إلى مستوى ٥٣٠٠٠ .وأكثر من ٥٠ في المائة من المخدرات المضبوطة في الاتحاد الروسي قد تم إنتاجها خارج حدود الاتحاد . والبلدان المصدرة الرئيسية هي أوكرانيا وأذربيجان وكازاخستان ولاتفيا ودول آسيا الوسطى . وترجع الزيادة في معدل الجريمة أيضا إلى قابلية الحدود للاختراق وبهجرة السكان وكبر حجم المبادلات بين بلدان كومنولث الدول المستقلة . وقد ازداد الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية الذي لم يكن معروفا من قبل في روسيا . ويمكن تعليل اهتمام المتجرين بالمخدرات بالاتحاد الروسي ، في المقام الأول ، بموقعه الجغرافي وحجم أسواقه . ويمكن ملاحظة نشأة طريق دولي جديد للاتجار بالمخدرات التي تتدفق من جنوب شرقي وجنوب غربي وجنوب آسيا إلى بلدان كومنولث الدول المستقلة وأوروبا الغربية .

٣٤ - وقال إن تحسين تشريعات مكافحة المخدرات ومواءمتها مع القواعد الدولية يشكل واحدا من أهم التدابير في التماس حل للمشكلة . ويجري إعداد تشريعات في هذا الشأن ، وفي عام ١٩٩٣ أقر الرئيس يلتسين سياسة الدولة في مكافحة المخدرات التي أرست الأساس النظري لاستراتيجية وطنية طويلة الأجل في هذا المجال . وتم وضع برنامج لمكافحة إساءة استعمال المخدرات للسنوات ١٩٩٤ إلى ١٩٩٦ .

٣٥ - وقال إن أي حل على الصعيد الوطني سيذهب سدى بدون تأييد المجتمع الدولي . وللأمم المتحدة دور هام تقوم به في تنسيق الحملة الدولية لمكافحة إساءة استعمال المخدرات . واسترعى الانتباه في هذا الصدد إلى أعمال برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات في رسم خطة العمل الشاملة لمنظومة الأمم

(السيد فرنانديز ، كوبا)

المتحدة بشأن مراقبة إساءة استعمال المخدرات ، التي ستؤدي إلى تحسين التنسيق في استخدام الموارد الموجودة ، وتلافي الازدواجية ، وإرساء أساس راسخ للأنشطة المشتركة في المستقبل . ومن المهم زيادة التعاون بين برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات والمنظمات الدولية وغير الحكومية الأخرى ، وتعزيز العلاقة بين البرنامج والمؤسسات المالية الدولية التي لا غنى عما تقدمه من مساعدات . وهو أمر يستحق التشجيع . ورحّب بالتوسّع الجغرافي للمساعدة المقدمة من البرنامج . ومن المفيد أن يعمل البرنامج على زيادة تعاونه مع الاتحاد الروسي وذلك من خلال إقامة مكتب دائم للبرنامج في موسكو وإنشاء فريق خاص ضمن البرنامج لمنطقة كومنولث الدول المستقلة .

٣٦ - وهناك سبيل آخر لتعزيز التعاون الدولي وهو أن يصبح عدد أكبر من البلدان أطرافا في الاتفاقيات بشأن إساءة استعمال المخدرات . والاتحاد الروسي طرف في هذه الاتفاقيات ، وعلى استعداد لتشجيع البلدان الأخرى على الانضمام إلى الصكوك الدولية لمراقبة المخدرات . ومما يدعو إلى القلق عدم الامتثال لمختلف أحكام الاتفاقيات ، بما في ذلك الالتزام بتقديم التقارير . وتؤيد حكومته إعداد اتفاقية موحّدة جديدة تشمل جميع الاتفاقات المتعددة الأطراف القائمة .

٣٧ - ويدرك الاتحاد الروسي أهمية التعاون على الصعيد الإقليمي ويشجع إنشاء آليات للتعاون مع الدول الأعضاء في كومنولث الدول المستقلة . وقد وقّع الاتحاد ، في عام ١٩٩٢ ، اتفاقا بشأن التعاون مع وزراء داخلية ١٢ دولة في الكومنولث بغية مكافحة إساءة استعمال المخدرات . ويجري إنشاء مكتب في موسكو لمكافحة الجريمة المنظمة ، وتم توقيع اتفاقات ثنائية مع ٣٠ دولة . وأخيرا ، تؤيد حكومته بالكامل القرارات والتوصيات التي اعتمدتها لجنة المخدرات في دورتها السابعة والثلاثين . وكذلك القرارات والتوصيات التي اعتمدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والرامية إلى زيادة فعالية أنشطة الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات .

٣٨ - السيد الصحراوي (الجزائر) : قال إن المجتمع الدولي قد أكد ، خلال الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة عندما تم اتخاذ قرارين تاريخيين (القراران ٤٨/١٢ و ٤٨/١١٢) ، وخلال الجزء التنسيقي من الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ١٩٩٤ عزمه على مكافحة ويلات المخدرات عن طريق اعتماد تدابير عالمية متضافرة وجماعية ومتعددة التخصصات ، على صعيد التعاون الدولي وضمن منظومة الأمم المتحدة . وفضلا عن ذلك ، يعبّر قرار استكمال خطة العمل الشاملة للمنظومة عن روح جديدة للبراغماتية المشتركة ، وفي هذا الصدد ، ستكون أعمال برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات حاسمة ، من حيث دوره لا كمنسّق على صعيد المنظومة فحسب ، وإنما بوصفه مركز التنسيق الرئيسي للإجراءات الدولية المتضافرة . وتؤيد الجزائر تأييدا كاملا مبادرة البرنامج بإقامة حوار مع المؤسسات المالية الدولية ، وخاصة البنك الدولي ومصارف التنمية الإقليمية ، لحثها على أن تدرج في سياساتها العامة للبرمجة

(السيد الصحراوي ، الجزاير)

والإقراض عنصرا يتعلق بالمخدرات . وتعتقد أيضا أن مفهوم مقايضة "الديون بالمخدرات" صيغة مبتكرة ينبغي أن تشمل بلدان العبور .

٣٩ - وقد أصبحت القارة الإفريقية ، في أقل من عقد من الزمان ، مركزا هاما لعبور المخدرات في طريقها إلى مناطق الاستهلاك الرئيسية ، في حين ازداد الاستهلاك المحلي زيادة كبيرة في الوقت نفسه . ومن الواضح أنه ينبغي لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات أن يعطي قدرا أكبر من الأولوية لافريقيا ، وينبغي زيادة حصتها في مخصصات الميزانية تبعا لذلك . وقد لاحظت السلطات الجزائرية المختصة بشعور من القلق من شحنات المخدرات المصادرة أن تجارة العبور لا تشمل القنّب فقط وإنما تشمل أيضا مخدرات أكثر تأثيرا ، وأن زبائن من المستهلكين المحليين قد ظهروا إلى الوجود . وفي مواجهة هذه الحالة ، بدأت السلطات العامة في تنفيذ برنامج للعمل يشمل مجال الصحة العامة وتنظيم حملة واسعة النطاق للتوعية العامة ، وإصدار صكوك تشريعية للتنسيق بين القطاعات أيضا . وفي إطار التشريعات المتعلقة بحماية الصحة والنهوض بها ، يجري اتخاذ إجراء متعدد الأبعاد . وتم إنشاء لجنة وطنية للمخدرات ومراقبة إدمان المخدرات ويجري إعداد مبادئ توجيهية وطنية لمراقبة المخدرات . وتم تنظيم حملة وقائية وطنية موجّهة للشباب ، وسوف تستمر الحملة طوال العام الجاري . وفي الوقت نفسه ، تم تعزيز وسائل المراقبة على الحدود والموانئ والمطارات وتشديدها وزيادة فعاليتها .

٤٠ - وعلى الصعيدين الإقليمي والدولي ، صدّقت الجزائر بموجب المرسوم التشريعي رقم ٩٤ - ٢ المؤرخ في ٢٥ آذار/مارس ١٩٩٤ ، على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لعام ١٩٨٨ ، وتشترك بنشاط في التنسيق المتخصص ضمن اجتماعات رؤساء الهيئات الوطنية لإنفاذ قوانين المخدرات في افريقيا . وبالإضافة إلى ذلك ، تم وضع برنامج للتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، مما يتيح آفاقا واسعة وطموحة لتعزيز مساندة البرنامج لإجراءات الجزائر الحاسمة في مكافحة المخدرات .

٤١ - تولى السيد بيغار (ايرلندا) ، نائب الرئيس ، رئاسة الجلسة .

٤٢ - السيد مبارك (لبنان) : قال إن استعمال المخدرات غير المشروعة أصبح على مدى العقود القليلة الماضية واحدا من أخطر الأمراض الاجتماعية . وكثيرا ما تحبط حملات إنفاذ القانون بسبب سهولة إنشاء منظمات وقنوات جديدة . وهي منظمة تنظيما جيدا من الناحية الدولية ولديها الوسائل المالية والتكنولوجيا اللازمة لتعزيز أنشطتها وصفقاتها غير المشروعة والقيام بغسل الأموال . وقد قامت الأمم المتحدة بدور حاسم في استحداث استراتيجية عالمية لمكافحة التهديد المتنامي ، ووضعت برامج مختلفة لمساعدة البلدان المتأثرة على التعامل مع هذه المشكلة الخطيرة .

(السيد مبارك ، لبنان)

٤٣ - وقد أدت ظروف المعيشة الصعبة للمزارعين اللبنانيين وتعطل أنشطة الإنتاج والتصدير خلال الحرب ، بالكثير منهم إلى زراعة المحاصيل غير المشروعة . وما أن أعيدت السلطة للحكومة قامت - وعيا منها بحجم التهديد - بتنظيم حملة قوية لمكافحة المخدرات غير المشروعة من جميع جوانبها . وتم خلال السنوات الثلاث الماضية القضاء على جميع حقول المحاصيل غير المشروعة في وادي البقاع ، ويمكن للحكومة اللبنانية أن تعلن بفخر أن لبنان أصبح خاليا من مثل هذه النباتات . وتم تعزيز شعبة مكافحة المخدرات بالشرطة القضائية ، وأمكن تدمير جميع المواقع البحرية التي كانت تستخدم في تهريب المخدرات .

٤٤ - وتنتهج الحكومة اللبنانية ، بمساعدة برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات ، سياسة إحلال المحاصيل لمساعدة نحو ٥٠٠ ٠٠٠ من الرعايا اللبنانيين المقيمين في ٢٤٠ قرية في وادي البقاع . وفي عام ١٩٩٣ ، بدئ في تنفيذ مشروع جديد للتنمية البديلة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات ، وذلك في إقليم بعلبك الهرمل لدعم جهود الحكومة للقضاء على هذه الآفة . ويستند البرنامج إلى زراعة محاصيل مشروعة ، وتحسين مشاريع الري والنهوض بمستوى الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية .

٤٥ - وقال إن حكومته درست تقريري الأمين العام (A/49/345 و A/49/388) وترحّب بافتتاح مكتب ميداني لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات في بيروت . كما أنها تشعر بالامتنان للمساهمة القيّمة التي قدمها البرنامج لتنفيذ مشاريع وبرامج مختلفة ، وللمساعدة التي قدمها للحكومة اللبنانية في وضع إطار مؤسسي لمراقبة المخدرات ، وفي إسدائه مشورة قانونية لتنقيح التشريعات الوطنية في هذا المجال . وقد شجع مفهوم الترابط العالمي المجتمع الدولي على الاستمرار في مكافحة المخدرات وانتهاج سياسات حازمة ترمي إلى المراقبة الكاملة للمخدرات . غير أنه نظرا للحالة الحرجة التي أصبحت عليها بنية الخدمات الأساسية نتيجة للحرب ، يحتاج لبنان إلى معونة خارجية إذا كان له أن ينجح في ذلك المسعى وأن يحقق نتائج ملموسة . وأعرب عن أمله في أن تزداد هذه المعونة وأن يتبعها المزيد من المساهمات .

٤٦ - السيد سرينيفاسان (الهند) : قال إن الموقع الجغرافي للهند بين منطقتين من أكبر مناطق إنتاج المخدرات في العالم جعل منها بلدا من بلدان العبور ، وأكد أن مشكلة بلدان العبور بحاجة إلى المعالجة بوصفها جزءا من البرنامج العالمي لمراقبة المخدرات . وأضاف أن الهند تتعاون بنشاط مع رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي فيما تقوم به من أنشطة لمراقبة المخدرات ، وأنها تشارك بالكامل - بوصفها عضوا في حركة البلدان غير المنحازة ، الآراء التي تم التعبير عنها بشأن هذا الموضوع في اجتماع وزراء خارجية البلدان غير المنحازة لعام ١٩٩٤ في نيويورك . وفضلا عن ذلك ، أكد من جديد التزام الهند بمكافحة إنتاج المخدرات

(السيد سرينيفاسان ، الهند)

والمؤثرات العقلية والاتجار بها واستهلاكها سواء منفردة أو على الصعيد الثنائي أو المتعدد الأطراف . وتنفيذ التدابير التي أوصى بها القرار ١٢/٤٨ . وتؤيد الهند بالكامل فكرة التعاون الإقليمي . وفي هذا السياق ، ترحّب بالمبادرة الأخيرة لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات بوضع برنامج مشترك بين الهند وباكستان والبرنامج وترحب بفكرة توسيع نطاق البرنامج ليشمل بلدانا مجاورة أخرى .

٤٧ - وقال إن الهند من البلدان القلائل التي من المشروع فيها إنتاج الأفيون ، ولكنها تؤيد وجهة نظر الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات من أن الحكومات ملتزمة بتقييد الإنتاج العالمي للمواد الخام الأفيونية ليساير الاحتياجات الفعلية . وفضلا عن ذلك ، ترحب الهند بما أكده كبار المستوردين لخام الأفيون بأنهم سوف يستمرون في إعطاء الأولوية لاستيراد المواد الخام من الموردين التقليديين . وتتفق الهند مع الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات على الحاجة إلى تشريعات وطنية مناسبة لمراقبة تصنيع السلائف واستعمالها ، وقد اعتمدت وسائل مختلفة لرصد زراعة زهرة الأفيون ومنع تحولها إلى الاستعمالات غير المشروعة .

٤٨ - وقال إن وفده يثني على لجنة المخدرات وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات لما يقومان به من أنشطة لوقف غسل الأموال . ويدعو هذه الهيئات إلى تشجيع التدابير الرامية إلى مكافحة توجيه الأسلحة والمتفجرات عبر التجارة غير المشروعة عن طريق البر أو البحر . واسترعى الانتباه إلى الفقرات ذات الصلة من إعلان ريو دي جانيرو الصادر في ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ وبيان مؤتمر القمة لمجموعة الدول السبع المعقود في نابلي .

٤٩ - وبالنسبة لمنع الجريمة ، قال إن الهند تؤيد بصفة خاصة التدابير العملية لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات لإنشاء قاعدة بيانات شاملة تغطي كافة جوانب الأنشطة المتعلقة بالمخدرات ، وتحسين وسائل تسليم المجرمين والتعاون القضائي . ومن الأمور ذات الدلالة الخاصة أن البرنامج وفرع منع الجريمة والعدالة الجنائية قد اتخذا خطوات عملية لتعزيز التنسيق بين أنشطتهما .

٥٠ - وقال إن دور المنظمات غير الحكومية في الهند ، وربما في بلدان آسيوية أخرى ، له نفس الأهمية التي يحظى بها في البلدان الغربية ، وإن إجراء دراسة لأنشطة المنظمات غير الحكومية في المجتمعات النامية سوف يساعد كثيرا برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات . وتعاون هذه المنظمات مسألة أساسية لخفض الطلب . وفي مجال الأنشطة الإنمائية ، يتعين أن تولي جميع الأنشطة التعاونية أولوية مطلقة للتنمية الاقتصادية . وسوف يشكل التعاون مع المؤسسات المالية الدولية عاملا هاما يسهم في تحسين التنسيق بين الوكالات من أجل مراقبة غسل الأموال . ويتعين أن تكون الأولويات الإنمائية للحكومات محور جميع الأنشطة الإنمائية .

٥١ - استأنف السيد سيسيه (السنغال) رئاسة الجلسة .

٥٢ - الآنسة فيرتكليجيل (تركيا) : قالت إن الانتشار العالمي لمشكلة المخدرات بأكثر من أي وقت مضى يدعو إلى التزام ثابت من جانب المجتمع الدولي لمكافحته بأكثر الطرق فعالية ، ولا يمكن وقفه إلا بتنفيذ أساليب استراتيجية قوية ومحددة تحديدا واضحا . ولهذا السبب ، فإن تركيا على اقتناع بحكمة اتباع نهج عالمي متعدد التخصصات ومتوازن ، وبضرورة أخذ جميع جوانب المشكلة في الاعتبار ، بما في ذلك العرض والطلب والاتجار غير المشروع فضلا عن إعادة إدماج مدمني المخدرات في المجتمع .

٥٣ - ويؤيد وفدها النتائج التي توصلت إليها لجنة المخدرات خلال دورتها السابعة والثلاثين . ووفاء من تركيا بمعارضتها الحازمة من حيث المبدأ لانتشار المواد الأفيونية ، فإنها تعلق أهمية على القرار الخاص بالطلب على هذه المنتجات والمعروض منها للاحتياجات الطبية والعلمية . وترى ، فضلا عن ذلك ، أن مناقشة التعاون الدولي في هذا المجال خلال الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي سوف تتيح صياغة ملاحظات ومقترحات تسهم في تحليل مشكلة المخدرات . وترحّب تركيا بالتقدم المحرز في مجالات السلائف وتدابير مكافحة غسل الأموال ، وترى أن إنشاء فريق من الخبراء لإعداد مقترحات لتنفيذ القرار ١٢/٤٨ وإنشاء الفريق العامل المعني بالتعاون البحري يشكلان مبادرات بناءة في الحملة الموجّهة لمكافحة المخدرات . والتعاون وتبادل الخبرات والمعلومات أمور هامة لممارسة الأنشطة الوقائية والكشف عن الجرائم المتعلقة بالاتجار في المخدرات وقمع هذه الجرائم ، وهي مسألة لا يمكن تجاهلها نظرا للقوة الاقتصادية والسياسية المتزايدة لعصابات المخدرات .

٥٤ - وتستدعي الحالة تحسين التنسيق بين برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات وفرع منع الجريمة والعدالة الجنائية ، لذلك يبدو من المناسب دراسة سلامة تحويل الفرع إلى إدارة . وفضلا عن ذلك ، من المفيد الانتفاع بنتائج المؤتمر الدولي لغسل عائدات الجريمة ومراقبتها المعقود في كورمايير في حزيران/يونيه والمؤتمر الوزاري العالمي المعني بالجريمة المنظمة عبر الوطنية المعقود في نابلي .

٥٥ - وقالت إن بنية المجتمع ونوعية التعليم عاملان هامان في المكافحة الفعّالة للمخدرات . ومن الأمور ذات الأهمية الخاصة زيادة الوعي العام من خلال استخدام الوسائل السمعية البصرية والحملات الإعلامية والتعليمية الموجّهة نحو جميع الفئات الضعيفة . ولا يقل عن ذلك أهمية علاج المدمنين وإعادة تأهيلهم وإدماجهم في المجتمع . ولهذا السبب ، تشارك وزارة الصحة العامة التركية مباشرة في رسم سياسات مكافحة المخدرات . وفضلا عن ذلك ، يجري دعم المبادرات البحثية لمكافحة المخدرت في تركيا ، كما يجري أخذ إسهامات المنابر الإقليمية لتحليل مشكلة المخدرات في الاعتبار .

٥٦ - ويتطلب الأداء الفعّال للنظام الدولي لمراقبة المخدرات والمؤثرات العقلية أوسع انضمام ممكن من

(الآنسة فيرتكليجيل ، تركيا)

جانب البلدان المنتجة والمصدرة إلى الصكوك القانونية القائمة . وإنها لمسؤولية الحكومات أن تكفل التنفيذ الكامل لتدابير المنع والمراقبة من أجل تحقيق الأهداف المقترحة .

٥٧ - ونظرا لموقع تركيا الجغرافي على طريق البلقان ، فهي ملزمة بأن تضاعف مراقبتها للاتجار غير المشروع الذي من أجله تحشد قدرا كبيرا من الموارد البشرية والمادية . وفي هذا الشأن تؤيد تركيا الدور الحفاز والموجّه الذي يضطلع به برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات ، واستراتيجيته المتعددة الأبعاد التي أثبتت فعاليتها في مكافحة إنتاج المخدرات والاتجار بها واستعمالها بشكل غير مشروع . وينبغي التنويه أيضا بأهمية تعاون البرنامج ومجلس التعاون الجمركي والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية في النتائج التي حققتها تركيا . ويلزم المزيد من الموارد لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات حتى يتمكن من تعظيم الاستفادة من قدراته في البرامج الإقليمية . وفضلا عن ذلك ، فإن خطة العمل الشاملة للمنظومة ليست مجرد وثيقة بل هي إطار فعّال للعمل ، ويتعين دعم الجهود الرامية إلى تحسين سياسات النظام لتخطيط البرامج وتنسيقها ، التي يتعين تدعيمها هي أيضا من خلال البرامج الوطنية . وأكدت في ختام كلمتها التزام تركيا الجازم وعزمها على مكافحة ويلات المخدرات بلا كلل والمشاركة بنشاط في الجهود الرامية إلى تحقيق القضاء عليها .

٥٨ - السيد الدوسري (البحرين) : أكد الدور الأساسي لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات في مكافحة المخدرات وأثنى على التدابير التي اعتمدتها منظومة الأمم المتحدة والواردة في الوثائق A/49/317 و A/49/345 و A/49/369 . وقال إنه ينبغي أن يستند التعاون الدولي إلى مبادئ السيادة وعدم التدخل الواردة في الميثاق وفي القانون الدولي . وينبغي أيضا أخذ العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الاعتبار لدى النظر في تدابير التعاون الدولي ، وخاصة فيما يتعلق بغسل الأموال والاستعمال غير المشروع للمخدرات . وعلى الرغم من أن المشكلة لا تعتبر ظاهرة اجتماعية في البحرين ، إلا أن الحكومة مقتنعة بأهمية الصكوك الدولية لما قررته من تدابير تشريعية لمراقبة المخدرات ومعاقبة المتجرين بالمخدرات بشكل غير مشروع وإعادة تأهيل مدمني المخدرات . كما أنها تؤيد دور أجهزة الإعلام في تنظيم حملات المنع في المدارس ورابطات الشباب وفي إلقاء الضوء على الآثار السلبية لإساءة استعمال المخدرات على الصحة والأخلاق والتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

٥٩ - وقال إن التعاون الدولي ضروري لتنفيذ خطة العمل الشاملة للمنظومة بشأن مراقبة إساءة استعمال المخدرات ، وينبغي تعزيز الآليات اللازمة للتنسيق . ويتعين أن تكون قاعدة البيانات المقرر إنشاؤها كجزء من خطة العمل بمثابة نموذج للبلدان النامية لتبادل المعلومات على الصعيدين الإقليمي والوطني باستخدام أكثر التكنولوجيات تقدما . وتعتقد حكومته أنه ينبغي إجراء حوار بين برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات والمنظمات الإقليمية بشأن إنشاء نظام إقليمي لمراقبة المخدرات ، مع التأكيد بصفة خاصة على

(السيد الدوسري ، البحرين)

غسل الأموال وتسليم المجرمين . كما أنها تؤيد اشتراك المنظمات الأخرى في دراسة العواقب الاجتماعية والاقتصادية لإساءة استعمال المخدرات وتأمل في أن يضع مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية خطة عمل في هذا المجال .

٦٠ - السيد هيجي (هنغاريا) : قال إن بلاده طرف في اتفاقيتي ١٩٦١ و ١٩٧١ وسوف تصدّق قريبا على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لعام ١٩٨٨ . إن خطورة الحالة العالمية للمخدرات تجعل من التعاون والتنسيق الدوليين مسألة ضرورية ، لذلك فإن برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات جدير بكل دعم لازم من منظومة الأمم المتحدة . وخطة عمله الثلاثية السنوات بشأن قضية غسل الأموال التي تشمل خدمات استشارية لتنفيذ المراقبة الفعّالة ، مفيدة للغاية بالنسبة للدول التي تواجه هذه الظاهرة . والعلاقة الخاصة التي استحدثها برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات مع فرع منع الجريمة والعدالة الجنائية بالأمانة العامة مهمة أيضا ، وقد اشتركت هنغاريا في تقديم مشروع القرار الذي اعتمدته لجنة المخدرات حول هذا الموضوع . كما أنها تؤيد قرارات اللجنة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي فيما يتعلق بالحاجة إلى دعم استراتيجيات من أجل تنفيذ البرامج الشاملة والمتكاملة بشأن المنع وخفض الطلب غير المشروع على المخدرات والقضاء عليه ، مع التأكيد بصفة خاصة على العلاج وإعادة التأهيل والحملات الإعلامية والتعليمية . وتشكل إساءة استعمال المخدرات عاملا رئيسيا في نشر فيروس نقص المناعة البشرية والايدز ، على نحو ما ورد في قرار لجنة المخدرات المتعلق بالموضوع .

٦١ - وقال إن هنغاريا تأثرت بمشكلة طرأت في المنطقة وهي الدعوة إلى إضفاء صفة الشرعية على المخدرات "الخفيفة" . ومن الضروري تفنيد المفهوم الخاطئ وراء هذه الدعوة وذلك بنشر معلومات عن كيفية تحول مستعملي المخدرات "الخفيفة" ليصبحوا مدمنين . ولن يكون من الممكن تحقيق نجاح في المكافحة العالمية لإساءة استعمال المخدرات إلا بتنفيذ استراتيجية شاملة ومتعددة التخصصات على كل صعيد من أصعدة المجتمع . ولا بد من إقرار تدابير خفض الطلب والعرض على الأصعدة الدولية والإقليمية والوطنية والمحلية .

٦٢ - وفي عام ١٩٩١ ، أنشأت الحكومة الهنغارية لجنة وزارية مشتركة بشأن المخدرات مسؤولة ، في جملة أمور ، عن إعداد التشريعات ووضع المبادئ التوجيهية الفنية والتخطيط الاستراتيجي وخطط وطنية للتدريب وتقييم الأنشطة في مجالات غسل الأموال والعلاج كبديل للسجن والعلاج في السجون . وبسبب الحرب الدائرة في يوغوسلافيا السابقة ، تحول الطريق الرئيسي للاتجار غير المشروع بالمخدرات في البلقان إلى بلاده . وتعادل كمية المخدرات غير المشروعة التي ضبطتها السلطات في النصف الأول من عام ١٩٩٤ ، مجموع كل ما تم ضبطه خلال عام ١٩٩٣ . وقد وضعت حكومته الترتيبات المؤسسية اللازمة لمعالجة هذه المشكلة . وتم إنشاء شبكة لمنع الجريمة على الصعيد الوطني والمحلي ، ويتوفر لدى دائرة الصحة العامة

(السيد هيجي ، هنغاريا)

فنيون يعالجون مختلف جوانب المشكلة . ويوجد نحو ١٣٠ مؤسسة للتربية الصحية تتولى نشر المعلومات ونحو ٧٠ مدرسة ثانوية تضم فصولا عن أخطار إساءة استعمال المخدرات .

٦٣ - وبالإضافة إلى الوسائل المبتكرة ، من الأهمية بمكان أيضا دعم برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات والمنظمات الدولية المتعددة القطاعات الأخرى مثل فريق "بومبيدو" . ومن واقع خبرة هنغاريا نتيجة لعضويتها لأكثر من عقدين في لجنة المخدرات ، فإنها تدرك تمام الإدراك أهمية رسم سياسات متوازنة لخفض العرض والطلب والحاجة إلى نهج مبتكرة وتمويل كاف في ميدان المنع ، وسوف تستمر في تقديم دعمها الكامل لدور برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات بوصفه منسّق الإجراءات العالمية لمكافحة إساءة استعمال المخدرات .

٦٤ - السيد ساكونينوم (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) : قال إن مشكلة إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها التي وصفتها الجمعية العامة بأنها جريمة في حق الإنسانية ، قد بلغت أبعادا منذرة بالخطر في السنوات الأخيرة وشكلت تهديدا خطيرا للأمن الدولي . وفي حين تتحمل البلدان المستهلكة والمنتجة مسؤولية اتخاذ تدابير مشتركة صادقة وفعّالة ، فإنه يتفق مع الممثل الذي تكلم نيابة عن الاتحاد الأوروبي من أنه حتى التدابير الأشد قسوة في مكافحة الإنتاج والاتجار غير المشروعين غير كافية في ذاتها . ولا بد من إعطاء الأولوية لخفض الطلب ولذلك فهو يرحّب بقرار لجنة المخدرات في هذا الشأن .

٦٥ - وقال إنه لا بد من اتخاذ إجراءات مكافحة إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها بتوافق صارم مع مبادئ الميثاق والقانون الدولي ، بما في ذلك بوجه خاص احترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية والامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها في العلاقات الدولية . وتدرك حكومته العواقب المحتملة الخطيرة لمشكلة المخدرات وتتعاون تعاونا وثيقا مع مختلف البلدان الصديقة والمنظمات الدولية من أجل الإسهام في الجهود العالمية للقضاء على المشكلة . وفي عام ١٩٩٠ ، أنشأت لجنة وطنية لمراقبة المخدرات تحت الإشراف المباشر لمكتب رئيس الوزراء ، مهمتها الأولى التنسيق بين جميع الأنشطة المتعلقة بالمخدرات ووضع البرامج ورصد تنفيذ المشاريع وجمع المعلومات عن إنتاج المخدرات والاتجار بها وإساءة استعمالها . ولخفض إنتاج الأفيون ، نظمت الحكومة حملة قوية لتشجيع الأقليات الإثنية تدريجيا على إحلال محاصيل مربحة بنفس القدر محل زهرة الأفيون . وفي السنوات الأخيرة ، وبمساعدة تقنية ومالية من برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات والصندوق الدولي للتنمية الزراعية والبلدان الصديقة ، قامت بتنفيذ مشاريع للتنمية الريفية المتكاملة هدفها الأول هو تقديم بدائل مفيدة من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لمنتجي الأفيون . وفي عام ١٩٩٤ ، وبمساعدة من برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات ، أعدت برنامجا شاملا لمراقبة المخدرات حتى عام ٢٠٠٠ . وسوف يتكلف البرنامج ٣٥ مليون

(السيد ساكونينوم ، جمهورية لاو الديموقراطية الشعبية)

دولار ويشمل ١٦ مشروعا لتحسين نظم مراقبة المخدرات ، والخفض التدريجي للمعروض عن طريق القضاء على زراعة زهرة الأفيون ، وإنشاء وحدة خاصة للتحقيق وتشجيع أنشطة العلاج وإعادة التأهيل .

٦٦ - وفي مكافحة إساءة استعمال المخدرات ، تعلّق الحكومة أهمية كبيرة على القمع . ومنذ عام ١٩٩٢ ، ألقي القبض على ١٨٠ شخصا ، من بينهم ٤ من الأجانب ، وأدينوا بحيازة القنب والهيروين والأفيون . وقد أثبتت مذكرة التفاهم التي وقّعتها جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية مع الصين وتايلند وميانمار وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات ، العزم الأكيد للحكومة على إقامة وتعزيز التعاون الإقليمي في مكافحة المخدرات .

٦٧ - الآنسة أريستانبيكوفا (كازاخستان) : قالت إن ما من بلد بمفرده يمكنه أن يعالج مشكلة وقف التصاعد في الأنشطة المتعلقة بالمخدرات . ولهذا السبب ، وقّعت الدول الأعضاء في كومنولث الدول المستقلة معاهدات متعددة الأطراف لمكافحة الاتجار بالمخدرات ، ووقّعت اتفاقات بشأن المساعدات القانونية في الأمور الجنائية . وفضلا عن ذلك تضطلع هيئاتها القضائية بعمليات مشتركة في محاربة عصابات المخدرات . وتشارك كازاخستان الأمين العام رأيه بوجوب متابعة الاستراتيجية الدولية لمراقبة المخدرات على ثلاثة أصعدة - الوطني ، ودون الإقليمي أو الإقليمي ، والدولي . والتعاون الدولي ضروري لضمان أن ينشئ كل بلد آليته المرنة للتنسيق . وتعالج كازاخستان هذه المهمة بمساعدة برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات منذ أول زيارة قام بها المدير التنفيذي للبرنامج في آيار/مايو ١٩٩٤ . وفي زيارته الثانية في أيلول/سبتمبر ، جرت مناقشة إعداد مشروع برنامج للمساعدات التقنية المتعددة الأطراف لكازاخستان من أجل مراقبة المخدرات . وخلال تلك الزيارة ، تم التأكيد بوجه خاص على التشريعات الوطنية وإنشاء آلية للتنسيق بين الوكالات ، وأقيمت صلات أوسع بين الهيئات القضائية في كازاخستان ونظرائها في بلدان آسيا الوسطى وجنوب شرقي آسيا . كما علّقت أهمية كبيرة على إيجاد آلية موثوق بها لمراقبة المخدرات المستعملة في الأغراض العلمية والطبية ، وعلى الحاجة إلى توفير التدريب وإعادة التدريب بالنسبة للإخصائيين في الهيئات المعنية ، وإدخال نظام محوسب لجمع المعلومات وتخزينها بشأن مرتكبي جرائم المخدرات والجرائم المتعلقة بالمخدرات ، ودعم الهيكل التقني والمادي الأساسي للمؤسسات القضائية .

٦٨ - وفي أوائل تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ ، عقدت في طشقند ، أوزبكستان ، حلقة دراسية إقليمية بشأن المسائل القانونية حضرها ممثلون لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات والبلدان المانحة وبلدان آسيا الوسطى ، وكان غرضها الأساسي إنشاء هيئات حكومية لتنسيق مراقبة المخدرات في تلك البلدان ووضع تشريعات تواكب الاحتياجات الراهنة . ومن شأن اعتماد تدابير مناسبة أن يساعد على تعزيز وتوسيع التعاون بين بلدان المنطقة وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات في محاربة إنتاج

(الآنسة أريستانبيكوفا ، كازاخستان)

المخدرات والمؤثرات العقلية وبيعها والطلب عليها . والاتجار بها وتوزيعها بشكل غير مشروع . وفي هذا السياق ، يتوجه وفدها بالشكر للموظفين التنفيذيين بالبرنامج على المساعدة الفعّالة التي قدموها ويعرب عن استعداد كازاخستان لمواصلة تعاونها مع البرنامج .

٦٩ - السيد ممدوحي (جمهورية إيران الإسلامية) : قال إن بلاده ، بوصفها طرفا في اتفاقيتي ١٩٦١ و١٩٨٨ ، تلتزم بمكافحة المخدرات وتعطي الأولوية لمراقبة المخدرات على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية . وقد تأثرت منطقة جنوب غربي آسيا بمشاكل جديدة مثل تصاعد الاتجار غير المشروع ، وانتشار الزراعة غير المشروعة للنباتات المخدرة ، وظهور أنشطة جديدة للاتجار وطرق جديدة للعبور في جمهوريات آسيا الوسطى ، وتزايد قدرة منظمات الاتجار بالمخدرات التي لديها موارد مالية ضخمة وأسلحة واتصالات متطورة .

٧٠ - وقال إن سياسة جمهورية إيران الإسلامية لمكافحة المخدرات موجّهة نحو القضاء على الزراعة غير المشروعة لزهرة الأفيون في المنطقة ومكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات . وينبغي موازنة القضاء على الزراعة غيرالمشروعة بإدخال محاصيل بديلة وتوفير دعم للمتابعة . وقد نجحت جمهورية إيران الإسلامية في القضاء على إنتاج وزراعة زهرة الأفيون من خلال تدابير صارمة من جانب قوات الأمن . غير أن الإقليم الإيراني ، بسبب موقعه الجغرافي ، يستخدم من جانب المتجرين بالأفيون والهيروين والمورفين كطريق للعبور من بلدان الشرق إلى أوروبا . وفي عام ١٩٩٣ ، ازدادت عمليات ضبط المخدرات واعتقال ومحاكمة عدد كبير من الأشخاص لارتكابهم جرائم تتعلق بالمخدرات وذلك بسبب القدرة القوية على الكشف وكذلك الموظفين الذين تدربوا خصيصا على مراقبة الحدود الشرقية الطويلة . وعلى الرغم من اضطلاع جمهورية إيران الإسلامية بأعمال التعمير الوطني ، لم تتوان عن استثمار موارد بشرية ومالية ضخمة في مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات من خلال مشاريع إنمائية على طول الحدود الشرقية ، مثل إنشاء ما يزيد على ٣٥٠ ١ كيلومترا من الطرق ، وإنشاء ٧٠ نقطة حراسة و ١٤٠ نقطة مراقبة لرصد التدفق غير المشروع للمخدرات ، وإغلاق الممرات على الحدود . وتكلف تنفيذ هذه المشاريع التي منعت ، في جملة أمور ، تهريب المخدرات إلى أوروبا ، أكثر من ٥٠٠ ١ مليون دولار . كما تضطلع جمهورية إيران الإسلامية بعمليات عسكرية على طول الحدود الشرقية ضد القوافل ومهربي المخدرات المزودين بأحدث المعدات العسكرية .

٧١ - وقال إن سياسة البلاد الحازمة لمكافحة المخدرات ، من حيث التدابير القضائية والأمنية ، الموجّهة نحو منع نقل المخدرات عبر إقليم جمهورية إيران الإسلامية ، سوف تفيد بلدان أوروبا والبلدان الواقعة على طول طريق عبور المخدرات . ولهذه الأسباب ، ينبغي للمجتمع الدولي ، وخاصة برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات ، أن يتصدى بكفاءة لمعالجة مشكلة القضاء على زراعة زهرة الأفيون وإحلال زراعات

(السيد ممدوحي ، جمهورية
إيـــران الإسلاميـــة)

بديلة محلها في منطقة جنوب غربي آسيا . وفي عام ١٩٩٣ ، أنشا برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات ، الذي أصبح الآن مركز التنسيق لجهود مكافحة المخدرات ، مكتبا إقليميا بمنطقة جنوب غربي آسيا يشمل جمهورية إيران الإسلامية وباكستان وأفغانستان ؛ وذلك يعد تطورا هاما بالنسبة للمنطقة نظرا لأن المكتب يقدم دعما للتدابير الوطنية لمكافحة المخدرات ورصد الأنشطة التي يمولها البرنامج . وفي العام نفسه ، أعد المكتب وثيقة وقّعتها جمهورية إيران الإسلامية وباكستان والبرنامج كخطوة أولى نحو تعزيز قدرات إنفاذ قوانين المخدرات عبر الحدود . وتمثل المبادرة نموذجا لترتيبات اقتسام التكاليف وتفضي إلى تقاسم الخبرات في مجال المنع والعلاج ، ووقف الاتجار من خلال زيادة المراقبة ، وتقييم زراعة المحاصيل غير المشروعة ، وخفض الزراعة والطلب غير المشروعين . وتعتقد جمهورية إيران الإسلامية أنه ينبغي لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات أن يبذل جهودا أكبر للسيطرة على الإنتاج غير المشروع للمخدرات والزراعة غير المشروعة لزهرة الأفيون ، وأن يجدد التزامه بالمشاركة في جميع أنشطة التعاون الإقليمي والدولي .

٧٢ - السيد دي فوندوميير (نائب المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات) : قال إنه مما يسعد البرنامج أن يلحظ الدعم المقدم للمبادرات المتخذة ، وخاصة التركيز على المناطق الفرعية ، والنهج المتوازن لخفض الطلب والعرض ، والتعاون الأوثق بين البرنامج وفرع منع الجريمة والعدالة الجنائية . واستجابة للطلب المقدم من لجنة المخدرات ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية ، سوف يقدم المدير التنفيذي تقريرا إلى اللجنتين بشأن حالة التعاون بين البرنامج والفرع . وبالنسبة لنداء المدير التنفيذي من أجل تقديم مزيد من الأموال للبرنامج ، من المأمول أن يسفر التأييد الذي أعرب عنه الممثلون عن قدر أكبر من المساهمات .

٧٣ - وفيما يتعلق ببيان المراقب عن سويسرا ، تتوجّه الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات بالشكر إلى حكومة سويسرا لتأكيدها أن مشروع استعمال الهيروين في العلاج الطبي لن يكون خطوة نحو إضفاء الطابع القانوني على استعمال المخدرات الخاضعة للرقابة في أغراض غير دوائية . وعملا بالاتفاقية ، لم توافق الهيئة إلا على كمية العقاقير المخدرة التي طلبتها حكومة سويسرا لمشروع علمي يشمل استخدام الهيروين لعدد ٢٥٠ من مدمني المخدرات لفترة ثلاث سنوات . ولم تعرب الهيئة عن رأيها في جدوى المشروع . غير أنها تـــود أن تعرب عـــن قلقها البالغ وخاصة فيمـــا يتعلق بأي تمديد للمشروع قبل إجراء تقييم دقيق وشامل .

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٢٠